

عملية التسوية

إسرائيل تشرط تمديد المفاوضات لاستكمال صفقة الأسرى

لم تأبه إسرائيل لرغبة الرئيس الأميركي بـ«المجازفة» لإحلال السلام، وردت عليه بربط إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين بتمديد الرئيس الفلسطيني مدة المفاوضات، الأمر الذي اعتبرته الرئاسة الفلسطينية أنه «سيكون له تداعيات كبيرة»

ردت إسرائيل سريعاً على طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بإطلاق سراح الدفعة الجديدة من الأسرى الفلسطينيين، وأنه سيكون دليلاً على نية تل أبيب بإحلال السلام، بإعلانها رفضها تنفيذ المرحلة الأخيرة من الإفراج إذا لم يلتزم عباس مواصلة محادثات السلام بعد انقضاء المهلة التي حددتها الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق في شهر نيسان.

موقف إسرائيل رأت فيه الإدارة الفلسطينية أنه ستكون له «تداعيات كبيرة»، فيما دعت الولايات المتحدة الدولة العبرية إلى التزام اتفاقية إطلاق سراح الأسرى وتحرير الدفعة الأخيرة منهم حسب الاتفاق.

وأكدت كبيرة المفاوضات الإسرائيلية وزيرة القضاء، تسيبي ليفني، في خطاب في جنوب إسرائيل من شأنه أن يعقد جهود واشنطن لإنقاذ مساعي صنع السلام أنه «لم يكن هناك على الإطلاق التزام تلقائي بالإفراج عن السجناء دون أن يكون مرتبطاً بإحراز تقدم في المفاوضات».

وكانت ليفني تشير إلى موافقة إسرائيل، التي جاءت في إطار مساع أميركية لإحياء محادثات السلام التي توقفت ثلاث سنوات، على الإفراج عن 104 فلسطينيين قبل اتفاق السلام الانتقالي عام 1993، وكانت تل أبيب قد أقرت عن أكثر من 70 منهم منذ استئناف المفاوضات في شهر تموز الماضي.

وقالت ليفني: «مفتاح باب السجناء الفلسطينيين في أيدي أبو مازن، ويتوقف على القرارات التي سيتخذها في الأيام المقبلة».

بدوره، قال وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، زعيم حزب البيت اليهودي المتطرف والمؤيد للاستيطان في



لم يعرض أوباما على عباس اتفاق الإطار الذي يعده جون كيري (أ ف ب)

الفلسطيني محمود عباس في البيت الأبيض.

وأضاف أبو ردينة في حديث لوكالة «فرانس برس» أن أوباما والجانب الأميركي عرضاً مجموعة من الأفكار المتعددة على الجانب الفلسطيني والرئيس عباس، لافتاً إلى أن اللقاءات ستستمر خلال الأسابيع المقبلة.

بدوره، أوضح كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أن اجتماع عباس، أوباما كان «صعباً وطويلاً».

وأضاف عريقات في كلمة أمام مركز ويلسون للدراسات في واشنطن أنه «خلافاً لما كان متوقعاً لم نخرج من هذا الاجتماع بوثيقة رسمية يقترحها الأميركيون».

وقال عريقات: «ما زلنا في مرحلة المباحثات» للتوصل إلى الاتفاق الإطار الذي يعد له وزير الخارجية الأميركي جون كيري منذ أشهر.

واحتراماً لتعليمات واشنطن بالتزام السرية، لم يكشف عريقات فحوى المباحثات بين أوباما وعباس.

وقال إن المباحثات كانت «جديدة وعميقة».

وأوضح عريقات أنه «لا أحد غير الفلسطينيين سيستفيد من نجاح أوباما وكيري». وحول الاعتراف بيهودية إسرائيل، قال عريقات: «لماذا اعترف بكم دولة يهودية؟ إسرائيل هي الدولة الإسرائيلية».

إلى ذلك، هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالرد القوي على سقوط أي صاروخ على مستوطنات غلاف غزة.

وقال نتنياهو في كلمة ألقاها في مؤتمر النقاب المنعقد في سديروت أمس: «إسرائيل لن تقبل باستمرار تنقيب الصواريخ، وأنها سترد على كل إطلاق بشكل مؤلم»، منوهاً بنية جيشه استهداف من يمس بأمن إسرائيل.

وأضاف: «سياستي واضحة، لن يكون هناك تنقيب للصواريخ عبر النقب، وسترد على كل إطلاق مباشرة ويعنف»، مشيراً إلى «أنه منذ عملية «عمود السحاب» هنالك حالة من الهدوء في النقب لم يشهدها منذ عقد من الزمان».

وشدد نتنياهو على أنه إذا لزم الأمر، فستوسع إسرائيل من عملياتها بهذا الخصوص، وقال: «إن أمن النقب مهم كما أمن «غوش دان» - منطقة تل أبيب الكبرى».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

لعدم انسحاب عباس من المفاوضات عند الإفراج عن المعتقلين، وأضاف المسؤول الذي رفض الكشف عن اسمه: «نحن بحاجة لأن نتأكد أن المفاوضات ستستمر بعد الإفراج عن الأسرى وأنها ستكون حقيقية وعلى أرض صلبة». من جهة أخرى، أعلن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة أن الرئيس باراك أوباما لم يعرض رسمياً اتفاق إطار خلال اجتماعه مع الرئيس

لهذا الاتفاق سيكون له تداعيات كبيرة». من جهتها، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية جان ساكي: «هناك بعض الضغوط والغط حول تحرير الأسرى الفلسطينيين نهاية الشهر الحالي يجب على الإسرائيليين تنفيذ اتفاق تحرير الأسرى، وهذا الأمر اتفق عليه بين الأطراف، ونحن ندعم إطلاق سراح الأسرى حسب الاتفاق».

وكان وزير الأسرى والمحربين الفلسطينيين عيسى قراقع، قد أكد أمس أن من المقرر حسب الاتفاق الإفراج عن الدفعة الرابعة والأخيرة في 29 الشهر الجاري وتضم 30 أسيراً ممن بقوا معتقلين ما قبل اتفاقيات أوسلو.

وأشار قراقع إلى أن عباس يرفض ربط الإفراج عن الدفعة الرابعة بتمديد المفاوضات؛ لأن اتفاق الإفراج عن الأسرى ما قبل أوسلو اتفاق منفصل تماماً عن سياق المفاوضات. وكان مسؤول إسرائيلي قد كشف في وقت سابق أمس أن إسرائيل تريد تأكيدات

هدد نتنياهو برد قوي على غزة إذا استمر إطلاق الصواريخ

هدد نتنياهو برد قوي على غزة إذا استمر إطلاق الصواريخ

السلطة تطرح عطاءات التنقيب عن النفط في الضفة

الجهود الفلسطينية هدفها الرئيسي هو حصر الثروات في الفترة الحالية، بحيث إنه إذا لم يتمكن الجانب الفلسطيني من استثمارها، فسوف يستطيع حمايتها بصورة أفضل عندما يكون على بينة من هذه الموارد، واحتياطياتها، وامتدادها الجيولوجي». لكن التنقيب عن النفط يتطلب وجود طواقم مشتركة بحسب اتفاقية أوسلو، إضافة إلى أن إسرائيل هي من يسيطر على المعابر ويسمح بدخول التقنيات الخاصة بالتنقيب. يرد عبدالله على ذلك بالقول: «العطاء الآن مقدم لشركات دولية، إسرائيل لا تحترم أي اتفاقيات، ونحن الآن في معركة مع إسرائيل لاستغلال مواردنا الطبيعية».

ويضيف وزير العمل والتخطيط السابق: «التنقيب اليوم يتم من خلال تكنولوجيا جديدة، ولم تعد عملية الحفر هي الأساس، ربما يتم اللجوء إلى عملية الحفر عند توافر تأكيدات على وجود بترول».

ما بين 30 و186 مليون برميل هو حجم الثروة النفطية

ما بين 30 و186 مليون برميل هو حجم الثروة النفطية

بعد الإعلان عن خطة كيري الاقتصادية، كما أن معظمها تضمنته بنود الخطة، وهو ما يثير المخاوف من أن الأمل والخطة المبنية على تلك المشروعات ستصبح في مهبط الرياح في حال فشلت المفاوضات. تعقيباً على ذلك، بيّن مدير معهد ماس للدراسات الاقتصادية سمير عبدالله، في حديث إلى «الأخبار»، أن

للإنتاج». إلى جانب ذلك، ثمة عامل آخر يجعل عدداً كبيراً من الفلسطينيين غير متحمسين لهذا النوع من المشاريع، فقد سبقها الإعلان عن مشاريع أخرى كبرى قالت السلطة إنها ستحرق الاقتصاد الفلسطيني بنحو كبير، لكن أرقام الموازنة الحكومية في العام الماضي تشير إلى ارتفاع كبير في العجز الحكومي، على عكس ما كان معلنًا. إلى جانب ذلك، تأتي هذه المشاريع في فترة دقيقة وضبابية على الصعيد السياسي، في ظل تعثر المفاوضات، وما قاله نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، والمكلف بملف النفط، محمد مصطفى اليوم بخصوص: «أن تنفيذ هذا يؤكد السيادة الفلسطينية على الموارد الطبيعية من خلال طرح عطاء التنقيب عن النفط، والانطلاق إلى مزيد من المشاريع المتعلقة باستغلال الثروات الطبيعية، سواء كانت في الأغوار الفلسطينية أو في البحر الميت»، يقابل ذلك واقع آخر على الأرض، وهو أن كل تلك المشاريع جاءت

ضمن منطقة امتياز تمتد من قلقيلية شمالاً حتى رام الله غرباً، بمساحة 432 كلم مربع، وهي كمية تراها الحكومة اقتصادية، ومن شأنها أن تعود على خزينتها بمبلغ يزيد على مليار دولار. في كل الأحوال، لا شك في أن مشروعاً كهذا سيعود بمنفعة اقتصادية كبيرة، وسيفتح آفاقاً جديدة لسوق يعتمد بالكامل على إسرائيل في استيراد المحروقات. لكنّ خبير اقتصاديات المصادر الطبيعية، عبد الرحمن التميمي، يحذر من الإفراط في التفاؤل فيه، في ظل سيطرة إسرائيلية مطلقة على الموارد، معرباً في حديثه إلى «الأخبار» عن اعتقاده بأن هذا الأمر «ينطوي على مبالغاة كبيرة ما دام ليس هناك تقديرات دقيقة لحجم الثروة النفطية في الحقل المذكور». وبالنسبة إلى الحفريات الإسرائيلية في تلك المناطق، يعتقد التميمي أنها «حفريات لتقدير الكميات النفطية، وتحديد مساحة الحقل، وليست حفريات

رام الله - مالك سمارة

أخيراً، وبعد فتور طويل، أعلنت السلطة الفلسطينية طرحها عطاءات دولية للتنقيب عن النفط في الضفة الغربية، إضافة إلى إعادة إحياء الاتفاق الموقع مع شركة «بريتيش غاز» لاستخراج الغاز قبالة شواطئ غزة، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الذي تمت المصادقة عليه قبل أسبوعين. وبحسب المصادر الحكومية، سيكون مجال المشاركة مفتوحاً لكافة الشركات العالمية على حد سواء حتى نهاية حزيران القادم، على أن يتم تشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة الطلبات، سترفع توصياتها لاحقاً إلى مجلس الوزراء لبتتها.

ما بين 30 و186 مليون برميل، هو حجم الثروة النفطية التي تقدرها السلطة بعد دراسات تقديرية أجريت بمشاركة خبراء عالميين خلال الأشهر الماضية. تتركز هذه الثروة، بحسب تقديرات السلطة،